

دراسة تحليلية لتجربة الصندوق الوطني للبيئة والساحل: أي اهتمام بالاعتبارات البيئية في الجزائر؟
*An Analytical Study of the National Fund for Environment and Coastal Area: Any
 ?Concern for Environmental Considerations in Algeria*

عبد الوهاب جباري¹، السعيد زنات²

Abdelouahab Djabari¹, Said zanat²

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، (الجزائر)، Abdelouahab.djabari@univ-msila.dz

² جامعة محمد بوضياف المسيلة، (الجزائر)، dr.saidaboumezin@gmail.com

تاريخ النشر: 2024-09-30

تاريخ القبول: 2024-08-26

تاريخ الاستلام: 2024-05-22

ملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليل تجربة الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر، انطلاقاً من الاهتمام بالاعتبارات البيئية. وتهدف بشكل أساسي إلى توضيح كيفية تمويل الصندوق، وتكمن أهمية الدراسة في تبيان الدور الهام للصندوق في الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث. تم الاعتماد فيها على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم، والأسلوب التحليلي لتوضيح الاهتمام بالاعتبارات البيئية.

وتوصلت الدراسة إلى أن نفقات هذا الصندوق تصرف في التكفل بالمسائل البيئية، وبالمقابل فإن إيراداته توجه نحو تغطية العجز الناتج عن تدني الإيرادات البترولية.

كلمات مفتاحية: الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛ الضريبة البيئية؛ إيرادات جبائية؛ حماية البيئة؛ الجزائر.

تصنيفات JEL : H23, E62

Abstract:

This study analyzes the experience of the National Fund for Environment and Coastal Area in Algeria, starting from the concern for environmental considerations. Its main aim is to elucidate the funding mechanism of the fund, with the importance lying in highlighting its significant role in conserving and protecting the environment from pollution. The study employed a descriptive approach to present various concepts and an analytical method to clarify the focus on environmental considerations. It concludes that the fund's expenses are directed towards addressing environmental issues, while its revenues are used to cover the deficit resulting from declining oil revenues.

Keywords: National Fund for Environment and Coastal Area; environmental tax; tax revenues; environmental protection; Algeria.

Jel Classification Codes: H23, E62..

1. مقدمة:

تسعى الجزائر كباقي الدول جاهدة للاهتمام بالاعتبارات البيئية، ولتوضيح هذا المسعى، قامت بتخصيص صندوق يهتم وبصورة مباشرة للتكفل بكل ما يتعلق بالاعتبارات البيئية، ألا وهو الصندوق الوطني للبيئة والساحل الذي كان يعرف سابقا "بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، وهو صندوق تخصيص خاص (fonds d'affectation spécial).

وتتدخل الدولة من خلال إشراك المؤسسة الاقتصادية في هذا المسعى البيئي، انطلاقا من مختلف المساهمات المتأتية من الضريبة البيئية المفروضة على أنشطتها، حيث توجه حصص هامة من ناتج هذه الضريبة لتمويل هذا الصندوق.

وإذا أخذنا الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD) كنموذج بخصوص المساهمات، نجد أنه وابتداء من سنة 1992 إلى بداية سنة 2018، كل ناتج هذا الرسم هو موجه لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

1.1. طرح الاشكالية:

من خلال ما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية:

أي اهتمام بالاعتبارات البيئية في الجزائر، انطلاقا من تجربة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؟

2.1. فرضيات الدراسة:

تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل مصدرها الأساسي هو الضريبة البيئية، ومحور نفقاته الاهتمام بالاعتبارات البيئية.

ومن أجل الإحاطة أكثر بإشكالية الدراسة، تم وضع فرضيات فرعية هي كالتالي:

- تساهم الضريبة البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل هادفة لحماية البيئة والضريبة البيئية مصدر هام لها.
- يساهم الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD) بحصص هامة في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تبيان الدور الهام للصندوق في الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، حيث تساهم الضريبة البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر، وتلعب دورا مهما باعتبارها الإيراد الأساسي لهذا الصندوق، وبالتالي فهي تساهم في حماية البيئة والحفاظ عليها.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح الدور الهام للدولة في حماية البيئة.
- توضيح مدى اهتمام الدولة بجوانب البيئة من خلال الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- إبراز مدى مساهمة الضريبة البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- إبراز الدور الهام الذي تلعبه الضريبة البيئية في حماية البيئة والحفاظ عليها.
- إبراز أهمية الضريبة البيئية في مواجهة التدني (النقص) الناتج عن توابع الإيرادات البترولية.

5.1. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، المناسب لأغراض العرض ووصف متغيرات الدراسة وشرح مختلف المفاهيم، والاسلوب التحليلي تم اعتماده لتوضيح مدى مساهمة الصندوق الوطني في الاهتمام بالاعتبارات البيئية.

6.1. خطة الدراسة:

لمعالجة الاشكالية السابقة، تم تقسيم الدراسة إلى محورين، هما:

المحور الأول: تجربة الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر.

المحور الثاني: الاعتبارات البيئية في الجزائر؛ من منظور الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

2. تجربة الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر

1.2. كيفية تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر:

تطرق المرسوم التنفيذي رقم 17-170 المؤرخ في: 25 شعبان 1438 الموافق لـ 22 ماي 2017 في مادته الثالثة إلى كيفية تمويل حساب التخصيص الخاص رقم: "065-302" والذي عنوانه؛ الصندوق الوطني للبيئة والساحل، حيث مختلف الإيرادات الآتي ذكرها تعكس مصادر تمويل هذا الصندوق، هذه الإيرادات تتمثل في (journal officiel n°31, 2017, pp. 16-17):

- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD).
- الرسوم الخاصة المحددة بواسطة قوانين المالية.
- الغرامات المحصلة والمتعلقة بمخالفة التشريع المرتبط بحماية البيئة.
- التعويضات المرتبطة بنفقات مكافحة التلوث الطرقي، والمتأتي من انسكاب الخلاصات الكيميائية الخطيرة في البحر والطبقات المائية الواقعة في جوف الأرض، والتلوث الأرضي والجوي.
- مساهمات وموارد أخرى.

وتستخدم هذه الإيرادات في تغطية النفقات المتمثلة في ما يلي (journal officiel n°31, 2017, p. 17):

- تمويل المحاور المرتبطة بمتابعة ومراقبة البيئة.
 - تمويل محاور التفتيش المرتبطة بالبيئة.
 - النفقات المتعلقة بشراء وتحسين وإعادة تأهيل التجهيزات البيئية.
 - النفقات المتعلقة بالتدخل العاجل في حالة تلوث بحري ظرفي (فجائي).
 - نفقات الحصول على المعلومة، والتحسين والتكوين المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة.
 - الإعانات الموجهة للدراسات ذات الصلة بالمحاور المرتبطة بإزالة التلوث الصناعي والحضري.
 - الإعانات المقدمة لمراكز الردم التقني (CET) لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال.
 - تمويل محاور حماية البيئة وتنميين الأوساط البحرية والبرية.
 - تمويل برامج حماية وإعادة تأهيل المواقع الطبيعية والمساحات الخضراء.
 - تمويل عمليات الوقاية والحفاظ والتنميين المرتبط بالتنوع البيئي، والأنظمة البيئية، والموارد الطبيعية، ومكافحة التحويلات المناخية.
 - تمويل العمليات المرتبطة بتخصيص مبالغ للتسييد في إطار حماية البيئة.
 - التكفل بالنفقات المتعلقة بخلق (إيجاد) أنظمة معلومات مرتبطة بالبيئة وشراء (اقتناء) أجهزة معلوماتية.
 - التكفل بالإعانات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.
 - تمويل الدراسات، خاصة تلك المرتبطة بتطبيق التنظيم والتشريع البيئي.
- وانطلاقاً من ذكر الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD) بشكل صريح كإيراد، فإن هذا الرسم يعتبر مصدر تمويل أساسي لهذا الصندوق.

2.2. الضريبة البيئية إيراد هام لحماية البيئة وتمويل نفقات الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر

1.2.2. إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة (2007-2017):

الجدول الموالي يوضح إيرادات الصندوق للفترة (2007-2017):

الجدول رقم (01): إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة (2007-2017):

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الصندوق
2007	2360.70
2008	2570.36
2009	3100.43
2010	3008.28

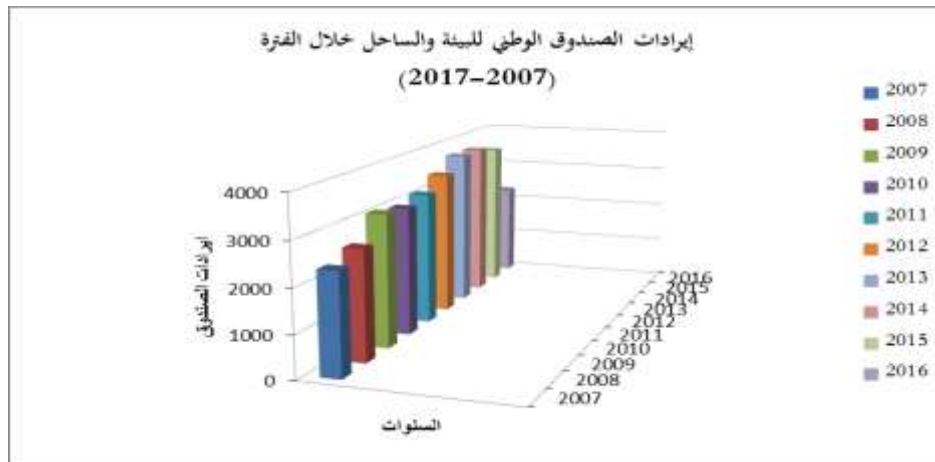
3129.42	2011
3416.11	2012
3726.34	2013
3725.72	2014
3568.30	2015
2280.00	2016
4748.70	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات من وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات 2019.

عند قراءة الجدول، نجد أن إيرادات الصندوق خلال السنوات من 2007 إلى 2017 هي إيرادات معتبرة، حيث تجاوزت 3000 مليون دج في الفترة 2009 حتى 2015، ومن سنة 2016 إلى سنة 2017 سجلت الإيرادات ارتفاع بحوالي الضعف.

والأعمدة البيانية توضح القيم التي تم تسجيلها لإيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة (2017-2007).

الشكل رقم (01): أعمدة بيانية توضح التغير في إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل خلال الفترة (2017-2007)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

2.2.2. حماية البيئة من خلال إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل:

النواتج الموجهة إلى الصندوق هي نواتج ترجع في الأساس إلى الرسم (TAPD) وعدد من الضرائب البيئية الأخرى، هذه النواتج هدفها هو معالجة التقهقر الحاصل في البيئة.

ويجب الإشارة إلى أن عائد الضريبة البيئية تستخدمه الدولة في التكفل بمختلف المحاور البيئية، من إقتناء للتجهيزات البيئية وتحسينها وإعادة تأهيلها كذلك، وللتكفل بكل ما يتعلق بأنظمة المعلومات البيئية.

3.2. مخصصات نفقات الصندوق الوطني للبيئة والساحل كمؤشر للاهتمام بالاعتبارات البيئية في الجزائر:

إطلاع المؤسسة الاقتصادية على ما تم التوصل إليه بخصوص معالجة التلوث هو ضمان أكثر لتحصيل الضريبة البيئية.

والإفصاح عن النتائج ذات الصلة بحماية البيئة يعتبر كذلك مؤشر للإهتمام بالاعتبارات البيئية، وإطلاع المؤسسة على هذه النتائج يعطي شفافية أكثر لآليات عمل الصندوق.

وبخصوص النفقات، يجب الإفصاح كذلك عن كل ما تعلق بالبرامج المسطرة وما تم إنجازه منها وما هو قيد الانجاز.

3. الاعتبارات البيئية في الجزائر؛ من منظور الصندوق الوطني للبيئة والساحل

1.3. مجموعة الضرائب البيئية الأكثر اعتماد في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر:

توجد سبعة ضرائب بيئية توجه نسبة كبيرة من عائدها لفائدة الصندوق، ويمكن حصرها في الآتي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد؛ 88 إلى 94، القانون رقم 19-14 المؤرخ في: 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الصفحات 34-37):

- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD).
 - الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة و/أو المنتجة محليا.
 - الرسم الحاث على عدم تخزين النفايات الصناعية.
 - الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي الطبيعة الصناعية.
 - الرسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية.
 - الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.
 - الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المنتجة محليا.
- وبالإضافة إلى الضرائب البيئية السابقة، يعتبر كذلك الرسم على الوقود (أوسرير و حمو، 2010، صفحة 194)، والرسم على العجلات المطاطية المستوردة و/أو المنتجة محليا (حسونة، 2012/2013، صفحة 85) من الضرائب البيئية التي تساهم في تمويل هذا الصندوق.

وتساهم الغرامات البيئية المتعلقة بمخالفة التشريعات البيئية، في تغذية الصندوق كذلك.

ويجب الإشارة إلى أن الضرائب البيئية التي لها دور في تغذية الصندوق، لا تنحصر فقط في هذه الضرائب بل توجد ضرائب وغرامات ذات طابع بيئي تساهم في تمويله كذلك.

2.3. الحصص الموجهة لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل من ناتج مجموعة من الضرائب البيئية:

خلال سنتي 2018 و 2020 أعيد النظر في تقسيم عائد الضريبة البيئية، ومن خلال هذا نركز على التغييرات التي تضمنها قانون المالية لسنتي 2018 و 2020 في تحليل نسب العوائد من الضريبة والموجهة لتغذية الصندوق.

الجدول رقم (02): الحصص الموجهة لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل من ناتج مجموعة من الضرائب البيئية وفقا لتعديل قانون المالية لسنة 2018 وسنة 2020

الضريبة البيئية / الحصة الموجهة للصندوق	قبل سنة 2018	تعديل قانون المالية	تعديل قانون المالية لسنة 2020
الرسم (TAPD)	%100	%67	%50
الرسم على الوقود	%50	%50	%50
الرسم على العجلات المطاطية	%50	%50	%50
الرسم على الزيوت المستوردة و/أو المنتجة محليا	%50	%32	%24
الرسم الحاث على عدم تخزين النفايات	%75	%48	%38
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي الطبيعة الصناعية	%75	%50	%33
الرسم لتشجيع عدم تخزين نفايات المستشفيات	%75	%60	%50
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	50	34	16
الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المنتجة محليا	100	27	27

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2018 وقانون المالية لسنة 2020

يشير الجدول إلى أن معظم ضرائب المنظومة البيئية لها إسهام في تغذية الصندوق، ويشير كذلك إلى أن عوائد معتبرة من كل ضريبة أي نسبة من عائدها يوجه إلى تغذية الصندوق، بإستثناء الرسم على الوقود والرسم على العجلات المطاطية، وعدل قانون المالية لسنة 2018 في مواد من المادة 61 إلى المادة 67 في العوائد الموجهة لفائدة الصندوق بخصوص باقي الضرائب البيئية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد؛ 61 إلى 67، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الصفحات 29-31).

وباستثناء نفس الرسمين البيئيين كذلك، عدل قانون المالية لسنة 2020 في مواد من المادة 88 إلى المادة 94 في العوائد الموجهة لفائدة الصندوق بخصوص باقي الضرائب البيئية التي تضمنها الجدول كذلك.

وانطلاقاً من هذه الحصص التي تساهم في تمويل الصندوق، سواء قبل سنة 2018 و/أو بعد تعديلها في سنتي 2018 و2020، يمكن إثبات الفرضية الأولى التي تضمنتها الدراسة، حيث تساهم الضريبة البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر.

وبالاعتماد على الجدول رقم (01) والجدول رقم (02)، يمكن إثبات الفرضية الثانية التي تضمنتها الدراسة، حيث إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل هادفة لحماية البيئة والضريبة البيئية مصدر هام لها.

3.3. استحداث رسوم جديدة من شأنها تمويل الوطني للبيئة والساحل وفقاً لقانون المالية 2021:

الضريبة البيئية / الحصة الموجهة للصندوق	قانون المالية لسنة 2021
رسم على تراخيص تصدير النفايات الخاصة الخطرة	40%
رسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة المصنفة	30%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواد 123 و125 من قانون المالية لسنة 2021

4.3. التغير في نسب الحصص الموجهة لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل من إيرادات مجموعة من الضرائب البيئية

الجدول الموالي يوضح التغير في نسب الحصص الموجهة لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل من ناتج مجموعة من الضرائب البيئية.

الجدول رقم (03): التغير في نسب الحصص الموجهة لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل من ناتج مجموعة من الضرائب البيئية

الضريبة البيئية / التغير في نسبة الحصة الموجهة للصندوق	تعديل قانون المالية لسنة 2018	التغير في نسبة الحصة الموجهة للصندوق المالية	تعديل قانون المالية لسنة 2020	التغير في نسبة الحصة الموجهة للصندوق المالية
الرسم (TAPD)	67%	33%-	50%	17%-
الرسم على الوقود	50%	لم تتغير	50%	لم تتغير
الرسم على العجلات المطاطية	50%	لم تتغير	50%	لم تتغير
الرسم على الزيوت المستوردة و/أو المنتجة محليا	32%	18%-	24%	8%-
الرسم الحاث على عدم تخزين النفايات	48%	27%-	38%	10%-
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي الطبيعة	50%	25%-	33%	17%-
الرسم لتشجيع عدم تخزين نفايات المستشفيات	60%	15%-	50%	10%-
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر	34%	16%-	16%	18%-
الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو	27%	73%-	27%	لم تتغير

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2018 وقانون المالية لسنة 2020

يشير الجدول إلى العائد الموجه للصندوق، ويمكن تفسير التغير في العائد إلى أمرين هما (زندات و دبي، تطور الضريبة البيئية في النظام الجبائي الجزائري: دراسة تحليلية تقنية للفترة (2007-2017)، 2019، صفحة 07):

- تفادي كل ما يؤدي إلى تفهقر البيئة.

- تغطية التذبذب الحاصل في عائدات البترول.

أولاً: حتى نهاية 2017

وتقريباً كل الضرائب البيئية في هذه المرحلة وفقاً للنظام الجبائي الجزائري، تم التخلي عن جزء معتبر من عائداتها الموجه إلى الصندوق، وحيث في الفترة 2000 إلى 2006 والفترة 2007 إلى 2017 بقي تقسيم العائد مستقر.

وخلال الفترتين السابقتين، كان عائد الضريبة يوجه لتصحيح ما يسببه التلوث ولا يعتمد عليه في تغطية التذبذب الحاصل في عائدات البترول (زندات و دبي، تطور الضريبة البيئية في النظام الجبائي الجزائري: دراسة تحليلية للفترة (2007-2017)، 2019، صفحة 08).

ثانياً: من بداية 2018 إلى نهاية 2019

تم تسجيل تدني في العائد الموجه إلى الصندوق، في حين نصيب ميزانية الدولة إرتفع وكذلك نصيب البلديات.

والسبب يعود إلى تغطية التذبذب الحاصل في عائدات البترول، فمثلاً الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المنتجة محلياً، نقص بخصوصه عائد الصندوق إلى (-73%).

وليس فقط الرسم على الأكياس البلاستيكية، بل تقريباً معظم الضرائب البيئية، قيمها المسجلة بالنقصان في العائد الموجه للصندوق، تم توجيهه لميزانية الدولة.

وبدل هذا على إهتمام الدولة الواضح بخصوص ما تعلق بتغطية التذبذب الحاصل في عائدات البترول.

ثالثاً: بعد 2020

بقي التراجع في العائد الموجه إلى الصندوق مسجلاً باستمرار، حيث ثلاثة ضرائب فقط لم تتغير. وفي هذه المرحلة، سبب التراجع هو ذلك نفسه المشار إليه المرحلة السابقة الذكر (من بداية 2018 إلى نهاية 2019).

ويمكن أن نرجع سبب إعادة توجيه عائد الضريبة البيئية إلى:

- تغطية التذبذب المرتبط بباقي الضرائب.
 - توزع من جديد على التلوث.
 - تستخدم إعانات بيئية (إعانات تتعلق بالتجهيزات الصديقة للبيئة).
- وهنا نشير إلى أمرين، يرتبط كل منهما بتخصيص الموارد الجبائية المتأتية من إخضاع المؤسسة الاقتصادية، التي تمارس أنشطة غير صديقة للبيئة، الأمران هما: (Renaud, 2010/03, p. 49)
- أن يكون توجيه العائد من الضريبة البيئية، من الناحية الاجتماعية محايد.
 - أن يكون توجيه العائد من الضريبة البيئية استباقي بيئي كتقديم إعانات بخصوص كل ما هو صديق للبيئة.

واستحداث ضريبة بيئية جديدة أو الرفع من سعر ضريبة بيئية موجودة، له هدفين هما: (Renaud, 2010/03, p. 55)

- إعادة النظر في إستهلاك سلعة ذات ضرر بيئي.
 - الرفع في العائد من الجبائية، عند رفع سعر الضريبة البيئية.
- والأمر الثاني، توجهت إليه الجزائر وفقا لقانون المالية لسنتي 2018 و 2020، حيث رفعت في سعر الضريبة البيئية.

والضريبة البيئية كذلك تعالج كل ما يتعلق بالتقهقر الحاصل في البيئة، أما باقي الجبايات فهدفها هو تغطية النفقة البيئية. والهدفان لا يتعارضان، حيث الأول يعالج التلوث والثاني فيستعمل لتوفير إيرادات دائمة للدولة (Gille, 2007/1, p. 110).

وفي سنة 2021 تم استحداث رسوم جديدة كما تم التطرق اليه سابقا، حيث اذا نظرنا الى العائد الموجه إلى الصندوق فثمة يكمن الاهتمام الجاد بالاعتبارات البيئية، حيث تقدر الحصة في كل من الرسمين 30 %، 40 %، أما إذا نظرنا الى العائد الموجه لميزانية الدولة والمقدر ب: 70 %، 60 %، عندها نجد أن الهدف هو تغطية التذبذب الحاصل في عائدات البترول.

3. الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD) كنموذج: كل حصيلة الرسم موجهة لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل، والجدول الموالي يوضح إيرادات الرسم (TAPD) للفترة (2017-2007)

الجدول رقم (04): إيرادات الرسم (TAPD) للفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الرسم (TAPD)
2007	237.93
2008	296.38
2009	368.37
2010	562.62
2011	635.17
2012	673.21
2013	731.93
2014	870.97
2015	801.44
2016	461.98
2017	863.66

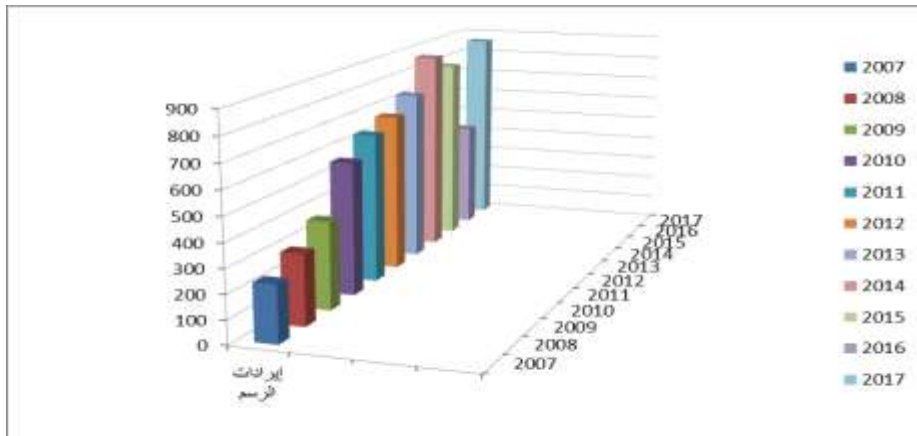
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات 2019.

ما تم تسجيله هو أن عائد الرسم خلال هذه الفترة هو عائد معتبر، حيث تراوح بين 237.93 مليون دينار جزائري خلال سنة 2007 و 870.97 مليون دينار جزائري خلال سنة 2014.

وما تم تسجيله كذلك، هو أن قيمة العائد من الرسم تجاوزت 500 مليون دينار جزائري في معظم السنوات.

والأعمدة البيانية، توضح التغير في إيرادات الرسم (TAPD) للفترة (2007-2017).

الشكل رقم (02): أعمدة بيانية توضح التغير في إيرادات الرسم (TAPD) للفترة (2007-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

عائد الرسم يوجه كليا لتغذية الصندوق، فهو إذن رسم بيئي بامتياز. وانطلاقا من إيرادات هذا الرسم والنسب المئوية لحصة الصندوق من ناتج مجموعة الضرائب البيئية (جدول رقم (03))، يمكن إثبات الفرضية الأولى كذلك، حيث تساهم الضريبة البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

4. النسب المئوية لحصة الرسم (TAPD) من إيرادات الصندوق الوطني والساحل للفترة (2007-2017):

الجدول الموالي يوضح النسب المئوية لحصة الرسم (TAPD) من إيرادات الصندوق الوطني والساحل للفترة (2007-2017)

الجدول رقم (05): التغير في النسب المئوية لحصة الرسم (TAPD) من إيرادات الصندوق الوطني والساحل للفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الصندوق	إيرادات الرسم (TAPD)	النسبة المئوية لحصة الرسم من إيرادات الصندوق
2007	2360.70	237.93	10%
2008	2570.36	296.38	11%
2009	3100.43	368.37	11%
2010	3008.28	562.62	18%
2011	3129.42	635.17	20%
2012	3416.11	673.21	19%
2013	3726.34	731.93	19%
2014	3725.72	870.97	23%
2015	3568.30	801.44	22%
2016	2280.00	461.98	20%
2017	4748.70	863.66	18%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01) والجدول رقم (04)

ما تم تسجيله، هو أنه نسب هامة من نواتج الرسم، تخصص لتغذية الصندوق، حيث تجاوزت تغذية الرسم لهذا الأخير في سنتي 2007 و2008 عتبة 200 مليون دج، وسنتي 2011 و2012 تجاوزت 600 مليون دينار جزائري، والسنوات 2013 حتى 2015 وسنة 2017 تجاوزت 700 مليون دينار جزائري.

وانطلاقا من الجدول رقم (02) والجدول رقم (03) والجدول رقم (05) يمكن إثبات الفرضية الثالثة، حيث يساهم الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة بحصص هامة في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

وانطلاقا من إثبات الفرضيات؛ الأولى والثانية والثالثة، يمكن إثبات الفرضية الرئيسية، حيث ان إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل مصدرها الأساسي هو الضريبة البيئية، ومحور نفقاته الاهتمام بالاعتبارات البيئية.

ويمكن من خلال إثبات هذه الفرضية، الاجابة على إشكالية الدراسة، حيث ان تجربة الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر دليل على الاهتمام الكبير بالاعتبارات البيئية. كما تعد الضريبة البيئية في الجزائر المصدر الأساسي لتمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

5. الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة الإيرادات الهامة للصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر، وتم التركيز على الضريبة البيئية التي تعتبر مصدر هام لهذه الإيرادات، وقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2017، حيث تم التطرق إلى كل إيرادات الصندوق من هذه الفترة، وتم أخذ الرسم (TAPD) كنموذج لهذه الإيرادات الهادفة لحماية البيئة.

1.5. نتائج الدراسة:

- كانت النتائج المسجلة من هذه الدراسة على النحو التالي:
- ✓ تهتم الجزائر كباقي الدول بالجوانب البيئية، وما يعكس ذلك هو الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
 - ✓ إيرادات جبائية بيئية هامة توجه لفائدة هذا الصندوق.
 - ✓ الضريبة البيئية من المصادر الهامة لإيرادات هذا الصندوق.
 - ✓ شفافية وفعالية ميكانيزمات عمل الصندوق من شأنه أن يكون ضرورتين يجب إبرازهما.
 - ✓ إطلاع المؤسسة الاقتصادية على تقارير الصندوق وما حققه من نتائج بخصوص حماية البيئة ضمان لتحصيل الضريبة البيئية.
 - ✓ إيرادات الضريبة البيئية أصبحت تستخدم لتغطية النقص الناتج عن تدني الإيرادات البترولية.

2.5. اختبار الفرضيات:

- تمكنا في هذه الدراسة من تأكيد الفرضيات المقترحة، حيث:
- تساهم الضريبة البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
 - إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل هادفة لحماية البيئة والضريبة البيئية مصدر هام لها.
 - يساهم الرسم (TAPD) بحصص هامة في تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- ومن خلاله تم تأكيد الفرضية الرئيسية، حيث ان إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر مصدرها الأساسي الاضريبة البيئية ومحور نفقاته الاهتمام بالاعتبارات البيئية.

3.5. الاقتراحات:

- إعادة النظر في الحصص الموجهة لفائدة الصندوق من ناتج الضريبة البيئية.

- توجيه إيرادات الضريبة البيئية لوجهتها الصحيحة، فالهدف من إيرادات الضريبة البيئية هو حماية البيئة والحفاظ عليها، كون هذه الإيرادات هي استثناء في قاعدة عدم التخصص، وبالتالي استخدام هذه الإيرادات في تمويل النفقة العامة للدولة سيؤدي إلى تعارض هذا الأخير الذي يعتبر هدف للجباية العادية، مع هدف الجباية البيئية.

- ميكانيزم عمل الصندوق تتطلب الشفافية أكثر.

- ضرورة نشر التقارير المتعلقة بالنتائج المحققة لما تم إنجازه أو قيد الانجاز من طرف الصندوق.

6. قائمة الإحالات والمراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (يتضمن قانون المالية لسنة 2020). المواد؛ 88 إلى 94، القانون رقم 19-14 المؤرخ في: 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019. العدد 81. الجزائر، ص.34-37.
- منور أوسري، و محمد حمو. (2010). الاقتصاد البيئي. الطبعة الأولى. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص.194.
- عبد الغني حسونة. (2013/2012). الحماية القانونية البيئية في إطار التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون الأعمال. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، العلوم السياسية، ص.85.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (يتضمن قانون المالية لسنة 2018). المواد؛ 61 إلى 67، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر 2017. العدد 76. الجزائر، ص.29-31.
- السعيد زنات، و علي دبي. (2019). تطور الضريبة البيئية في النظام الجبائي الجزائري: دراسة تحليلية تقنية للفترة (2007-2017). مجلة الإصلاحات الاقتصادية والدمج في الاقتصاد العالمي (العدد 13)، ص.07.
- المرجع نفسه، ص.08.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 83، (قانون المالية لسنة 2021). المواد؛ 123 و 125، ص.43-44.
- journal officiel n°31. (2017). décret exécutif n°17-170 du 25 chaabane 1438 correspondant au 22 mai 2017 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spécial n°302-065 intitulé, fonds national de l'environnement et du littoral. article3. Algérie, pp.16-17.
- IBID, p.17.
- Renaud, C. (2010/03). la fiscalité écologique, revue idées économiques et sociales. (n°161), p.49.
- IBID, p.55.
- Gille , R. (2007/1). la fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement. revue regards croiseur l'économie(n°01), p.110.